

البورصة	↑
50.81 نقطة	
النفط	↓
64.76 دولاراً	
الدولار	↓
301 فلس	
اليورو	↓
362 فلساً	
الذهب	↑
397.85 ديناراً للأوقية	

أسعار العملات الخليجية والعربية

عملة	سعر الشراء	سعر البيع
دينار كويتي	-	-
ريال سعودي	0.080056	0.080946
درهم اماراتي	0.081739	0.082651
دينار بحريني	0.797165	0.804007
ريال قطري	0.075184	0.083411
ريال عماني	0.780314	0.788009
ريال يمني	0.00119	0.001223
دينار أردني	0.421654	0.428804
ليرة سورية	0.000197	0.000206
ليرة لبنانية	0.000196	0.000205
جنيه مصري	0.016845	0.017252

965 ألف مستثمر في سوق أبوظبي

في الوقت الذي وصل فيه إجمالي قيم تداولات المستثمرين غير الإماراتيين إلى ما نسبته 44.5% من إجمالي تداولات السوق العام الماضي 2017، ونصرت المستثمرون من المملكة المتحدة قائمة الجنسيات غير الإماراتية بإجمالي تداولات بلغ نحو 8 مليارات درهم، تلاهم في المرتبة الثانية المستثمرون من الولايات المتحدة بقيمة 7 مليارات درهم، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ومواقع في الجامعات والمدارس وأخرى في مجتمعات ومباني حكومية خدمية.

وأشارت إلى أن القرارات التي اتخذتها وزارة المالية مؤخراً والتي تتعلق بإعادة طرح كافة المواقع المستثمرة في الجهات الحكومية، وذلك بما يتناسب مع المتغيرات في رسوم الإيجارات والانتفاع وكذلك بما يحقق تنمية الإيرادات الناتجة عن تلك المواقع حسيماً أقرت «المالية» في آخر لائحة لتعريف رسوم الاستثمار

حققت الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، أرباحاً بلغت قيمتها 31 مليار درهم، 8.6 مليارات دولار، مع نهاية الربع الثالث لعام 2017، بارتفاعه نسبيته 21% مقارنة مع 25.6 مليار درهم (6.9 مليارات دولار، للفترة ذاتها من عام 2016 ووفقاً لإحصاءات السوق، وصل عدد المستثمرين المسجلين بنهاية عام 2017 نحو 965 ألف مستثمر، وشهد عام 2017 ارتفاعاً بعدد إصدارات أرقام المستثمرين بنسبة 98.5% مقارنة بعام 2016 واحتل المستثمرون الإماراتيون المركز الأول في إجمالي قيم التداولات خلال عام 2017، والتي بلغت نحو 53 مليار درهم (14.7 مليار دولار، بحلول نهاية العام،

تنسق مع الجهات المعنية لتأهيل العقارات القديمة

«هيئة الشراكة» تخطط لطرح عقارات حكومية للمستثمرين

كتبت سمر أمين:

تنوي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة المالية إلى طرح عقارات حكومية للاستثمار خلال الفترة المقبلة، وذلك وفقاً للشروط والضوابط المعدة لتحويل العقارات غير المستغلة إلى مشاريع استثمارية، ينتج عنها إيرادات مالية تضاف إلى خزينة الدولة.

وكشفت مصادر لـ«الشاهد» أن هناك تشسيقاً وتعاوناً بين إدارة عقود أملاك الدولة وهيئة الشراكة لإعداد الدراسات الفنية، المالية، القانونية وتقييم العقارات ودراسة أفضل البدائل من الناحية الاستثمارية للعقارات القائمة على أملاك الدولة العقارية، وتحديد مدى صلاحيتها الإنشائية بما يتفق مع المعايير والمواصفات الهندسية لإعادة

المبادرة
تستهدف
المستثمر
المقدم
أعلى عائد

هيكله وتأهيل المباني الحكومية القديمة. وأضافت أن فكرة إعادة تأهيل وتطوير المباني الحكومية غير الشاغرة والتي تحتاج إلى صيانة لاستغلالها عن طريق مستثمرين ومبادرين ذوي خبرة في إدارة المشاريع المدرة في قطاع الخدمات والتسويق، مبيئة ان من بين هذه العقارات مواقع تخص وزارة الصحة، ووزارة التربية، ومواقع في الجامعات والمدارس وأخرى في مجتمعات ومباني حكومية خدمية.

وأشارت إلى أن القرارات التي اتخذتها وزارة المالية مؤخراً والتي تتعلق بإعادة طرح كافة المواقع المستثمرة في الجهات الحكومية، وذلك بما يتناسب مع المتغيرات في رسوم الإيجارات والانتفاع وكذلك بما يحقق تنمية الإيرادات الناتجة عن تلك المواقع حسيماً أقرت «المالية» في آخر لائحة لتعريف رسوم الاستثمار

تساهم
في خلق
فرص
استثمارية
القطاع
الخاص

«كامكو» و«الخليج» و«الوطني للاستثمار» مدراء مشتركون في إصدار سندات دين «كيبكو»

في الكويت. ويتطلع بنك الخليج إلى المضى قدماً في مواصلة سياسة إدارة إصدارات السندات الجديدة.

وقال الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار فيصل الحميد: «نحن نفتخر بضمنا جهودنا الاستشارية مع مجموعة كيبكو لإنجاز هذا الطرح والذي يمثل صفقة تاريخية فارقة من شأنها تسير الطريق للإصدارات المقبلة من قبل الشركات الكويتية. هذا وقد تحقق نجاح هذه الصفقة من خلال الدعم المتواصل الذي قدم من هيئة أسواق المال وفريقنا من الخبراء الذين يسعون باستمرار لتحقيق وتجاوز متطلبات العملاء بالإضافة إلى تعزيز سوق الدين المحلي. كما أود أن أشكر شركة مشاريع الكويت القابضة لمناخنا هذه الفرصة الواعدة وتطلع إلى الحفاظ على ثقة عملائنا والمستثمرين».

الجدير بالذكر انه تم تسعير سلسلة السندات المزدوجة بأسلوب تنافسي، حيث يتألف الإصدار من شريحتين من الفوائد التي تسدد بشكل أقساط نصف سنوي، يتمثل في السندات ذات الفائدة الثابتة حيث يكون معدل الفائدة 5.25%، تدفع نصف سنوياً على أقساط. وكذلك السندات ذات الفائدة المتغيرة حيث يكون معدل الفائدة معادلاً لسعر الخصم المعدل من قبل بنك الكويت المركزي إضافة إلى 2.25% تدفع نصف سنوياً على أقساط، ولا تتجاوز 1.00% فوق معدل الفائدة للسندات ذات الفائدة الثابتة.



فيصل صرخوه

كامكو للاستثمار فيصل صرخوه، «يأتي هذا الإصدار استكمالاً للنجاحات التي حققتها كامكو في إدارة مختلف إصدارات أدوات الدين للشركات والبنوك خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يؤكد دورنا الريادي في دعم هذا القطاع المتنامي وفي تنشيط أسواق الدين عبر طرح الأدوات المالية المتنوعة التي يعكس تأخيرها إيجاباً على الاقتصاد الكويتي».

وأكد مدير عام الخدمات المصرفية للشركات لدى بنك الخليج أحمد الدويسان إن المشاركة الفعالة في فرص الاستثمار التي تدعم القطاع الخاص وتعزز نمو الاقتصاد الكويتي تمثل أمراً بالغ الأهمية لبنك الخليج.

وقال الدويسان: «بصفتنا المدير المشارك في إصدار سندات كيبكو بمقدار 100 مليون د.ك، فإنه يسرنا أن نحقق أفضل النتائج لعميلنا، ونعتبر ذلك خطوة مهمة أخرى نحو تعزيز أسواق المال

أعلنت كل من شركة كامكو للاستثمار، وبنك الخليج، وشركة الوطني للاستثمار، عن دورهم كمدراء إصدار مشتركين ووكلاء اكتتاب في إصدار سلسلة سندات دين مزدوجة لصالح شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» بقيمة 100 مليون دينار كويتي تستحق في ديسمبر من عام 2024.

وكشف مدير الإصدار في بيان مشترك لهم أن السندات المصدرة، من قبل شركة كيبكو الحاصلة على تصنيفاً إئتمانياً بدرجة BBB- من قبل وكالة التصنيف العالمية ستاندارد أند بورز، تعتبر هي الوحيدة المقومة بالدينار الكويتي في عام 2017 كما تعتبر الأولى من نوعها بفترة استحقاق 7 سنوات.

وأضاف البيان أن الإصدار حقق نجاحاً إيجابياً من قبل المؤسسات الحكومية والمالية ومن الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب قيمة السندات المطروحة بنسبة 145% من قيمة السندات المطروحة، مما يعكس قوة التصنيف الائتماني لشركة كيبكو باعتبارها مصدر مرغوب من قبل المستثمرين.

وأشار البيان إلى أن هذا الإصدار يعد واحداً من كبريات الإصدارات التي شهدتها السوق المحلية والإقليمية. مضيفاً، «لا يقتصر هذا الطرح على كونه الإصدار الأول من نوعه، والوحيد المقوم بالدينار الكويتي في عام 2017، بل أنه يعتبر أكبر إصدار لسندات دين من قبل مؤسسة استثمارية».

وقال الرئيس التنفيذي في شركة

صرخوه: نتطلع
إلى تحقيق
المزيد من
النجاحات في
طرح أدوات
الدين بما
يعزز الاقتصاد
المحلي

الدويسان:
خطوة مهمة
أخرى نحو تعزيز
أسواق المال في
الكويت ونتطلع
إلى المزيد من
الإصدارات

الكهرباء بنسبة 150% على جميع المستهلكين إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 52 نقطة أساس. وكذلك يمكن أن تؤدي زيادة تعرفة الماء بنسبة 150% على 30% من المستهلكين، إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 36 نقطة أساس.

وتشير الدراسة إلى أن استهلاك الفرد في الكويت من المياه والكهرباء يعد الأعلى في العالم، وذلك لسببين هما: المناخ الحار والجاف ودعم الدولة السخي للأسعار. ويكثف استهلاك الفرد للكهرباء في الكويت «بالكيلوواط/ساعة» حوالي 3.5 أضعاف المتوسط العالمي. كما أن استهلاك الفرد للماء هو الأعلى في الكويت، حيث يبلغ 500 لتر في اليوم.

وكم في العام 2016، تمت تلبية 92% من الطلب على الماء من خلال تحلية المياه المالحة، وهي عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة. وتتجاوز تكلفة توفير المياه العذبة في الكويت من خلال محطات تحلية المياه المالحة 0.37 مليار دينار سنوياً. وبالمقاييس إلى معدل الاستهلاك الحالي، من المتوقع أن تتجاوز تكلفة تحلية المياه المالحة إيرادات الكويت النفطية بحلول العام 2050، حسب تقديرات معهد الكويت للأبحاث العلمية.

بما يتوافق مع المتوسط العالمي للمباني السكنية والتجارية والمنشآت الصناعية، حيث ستؤدي زيادة التعرفة في الكويت إلى تغيير في السلوك الاستهلاكي، غير أن نسبة الانخفاض في الاستهلاك لا تزال غير معروفة.

كما تشير الدراسة إلى الحاجة الملحة إلى مبادرة الحكومة في الاستثمار في بناء مزارع الطاقة الشمسية والريحية الضخمة لرفع معايير كفاءة استهلاك الطاقة، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه عبر التعاون الدولي مع دول أخرى للحصول على التقنيات ونقل المعارف لإيجاد طرق من شأنها أن تجعل إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة خياراً جديداً اقتصادياً.

ولقد سارت الكويت على خطى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، واقترحت زيادة تعرفات الكهرباء والماء على مستأجري العقارات الاستثمارية والتجارية بدءاً من مايو 2017.

ووفقاً لتقديرات «مارمور»، من المتوقع أن ترتفع تعرفات الكهرباء في الشهر بنسبة 150% في العقارات الاستثمارية والتجارية، بينما من المتوقع أن تشهد فواتير الماء ارتفاعاً بنسبة 150% في العقارات الاستثمارية والتجارية على حد سواء.

ويمكن أن تؤدي زيادة تعرفات

أشارت دراسة أعدتها شركة مرمور مينا إنتلجنس التابعة لشركة المركز المالي الكويتي، إلى أن الحكومة الكويتية تدفع نحو 2.84 مليار دينار سنوياً لدعم إنتاج الكهرباء والماء.

وأوضحت «مارمور» أنه وفي ظل الأوضاع الحالية، يمكن أن ينمو الاستهلاك المحلي بمعدل ثلاثة أضعاف بحلول العام 2035، بينما يمكن أن يرتفع حجم الدعم ليصل إلى 7.64 مليارات دينار.

ويأتي ارتفاع رسوم الكهرباء والماء كجزء من برنامج ترعة الحكومة يهدف إلى خفض الاستهلاك وزيادة الإيرادات غير النفطية، ويشتمل على العمل على تقليص الدعم.

وتوقعت الدراسة أن تؤدي تدابير تعديل تعرفات الكهرباء والماء إلى وفورات تقدر بنحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2021، وأن يتضاءل التأثير العام للزيادة المقترحة، حيث إن المباني الاستثمارية والتجارية تستلزم فقط من حجم الاستهلاك.

وأضافت «مارمور» في دراستها أنه بالرغم من الزيادة في التعرفة، لا تزال أسعار الكهرباء والماء في الكويت من بين الأدنى في العالم. وقالت إنه يجب على الكويت ترشيد أسعار الكهرباء والماء على مراحل

«مارمور»: 2,8 مليار دينار دعم إنتاج الكهرباء والماء سنوياً بالكويت

16,6 مليار دولار تداولات مجموعة

«بيتك» بسوق الصكوك في 2017

أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن حجم تداولاتها في سوق الصكوك حقق نمواً بلغ نحو 45% ليصل إلى 16.6 مليار دولار في عام 2017.

وقال رئيس الخزانة للمجموعة في «بيتك» عبد الوهاب عيسى الرشود، إن هذه الإنجاز يمثل خطوة هامة تجاه تأكيد الكفاءة والنقطة من المستثمرين والدور الكبير في تنشيط سوق الصكوك، بالإضافة إلى المركز المالي القوي للبنك ومكانته المرموقة عالمياً كمرجع للصفحة الإسلامية ورائد في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً.

وأضاف الرشود أن «بيتك» تمكن في 2017 من الاستحواذ على حصة مؤثرة من تداولات السوق الثانوي للصكوك، لافتاً إلى أن هذه التداولات تساهم في تعزيز السيولة ودعم الأسواق المالية الإسلامية.

وأوضح أن «بيتك» استطاع أن يحقق انتشاراً كبيراً وتطوراً ملحوظاً في عام 2017 بحيث تم تحفيز عدد

1,5 مليار دولار فائض التجارة

بين الإمارات ومصر

منظومة التعاون الاقتصادي المشترك، حيث تعد الإمارات أكبر مستثمر في السوق المصري بإجمالي استثمارات 6.2 مليارات دولار بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

جاء ذلك في سياق أحدث تقرير تلقاه الوزير المصري من المكتب التجاري المصري بدبي حول العلاقات التجارية بين مصر والإمارات خلال عام 2017.

تعزيز علاقاتها التجارية مع الجانب الإماراتي من خلال تسهيل فغاز المنتجات المصرية من مختلف القطاعات التصديرية إلى السوق الإماراتي وتوسيع قاعدة الشركات المصدرة، فضلاً عن تكثيف مشاركة الشركات المصرية في المعارض الإماراتية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات التصدير. وتابع «العلاقات الاستثمارية بين البلدين تمثل محور رئيسي في

قال طارق قابيل وزير التجارة والصناعة المصري إن العلاقات التجارية بين بلاده والإمارات تشهد تطوراً ملحوظاً حالياً، مشيراً إلى أن عام 2017 شهد تحسناً طفيفاً في إجمالي الفائض من الميزان التجاري بين البلدين إذ بلغ 1.5 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار عام 2016.

وأشار إلى أن وزارته تستهدف خلال عام 2018